في مصر فقط الماضي كان أعظم!

الاثنين 1 ديسمبر 2025 02:00 م

كتب: عبد الناصر سلامة

عبد الناصر سلامة
رئيس تحرير صحيفة الأهرام الأسبق

منذ أن تولى الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي مقاليد الحكم، عام 2014، وهو يردد أنه تسلم بلدًا مهلهلًا، بل لم تكن بلدًا من الأساس، وكان آخر ما قاله قبل عدة أيام، خلال لقائه بقادة وضباط وطلاب الشرطة، إنه تسلم بلدًا على الأرض، على حد قوله: (تعليم على الأرض، قيم على الأرض، فن على الأرض، صناعة على الأرض، اقتصاد على الأرض، وعي على الأرض)، إلى آخره، في إشارة إلى أنه بدأ العمل من الصفر، وهي التصريحات التي دائمًا ما تثير حفيظة أنصار كل الأنظمة السابقة، من ناصريين ينتمون إلى حقبة الرئيس جمال عبد الناصر، وساداتيين يؤمنون بسياسات الرئيس أنور السادات، كما أنصار الرئيس حسني مبارك، وبالتأكيد أنصار جماعة الإخوان المسلمين، الذين يتوقفون بالنقد والسخرية أمام كل تصريحات السيسي، حتى لو كانت إيجابية.

على النقيض تمامًا، يرى الرأي العام في مصر، في مختلف طوائفه، أن البلاد قبل مئة عام، وتحديدًا منذ ما قبل ثورة أو انقلاب الضباط عام 1952، كانت أفضل في كل الوجوه، في السياسة الداخلية، حيث كانت الأحزاب السياسية تعيش أزهى عصورها، والممارسة البرلمانية شاهدًا، وفي السياسة الخارجية، حيث كانت لمصر اليد الطولى في المنطقة، عربيًا وأفريقيا وشرق أوسطيًا، واستمر الوضع كذلك حتى ستينيات القرن الماضي، وتحديدًا حتى هزيمة 1967، واقتصاديًا حيث كان الاحتياطي الاستراتيجي من الذهب والعملات من الأعلى عالميًا، كما كانت قيمة الجنيه، تساوي خمسة دولارات أمريكية، وأما عن القوة الناعمة، ممثلة في الثقافة والفن والإعلام والتعليم بشكل عام، فحدث ولا حرج، ناهيك من الصناعات، ممثلة في الحديد والصلب والسيارات والغزل والنسيج وغيرها، وحتى الصناعات العسكرية، في وجود برنامج للفضاء، وآخر نووي، إلى غير ذلك من كثير.

الآن، في الألفية الثالثة، تتحدث مصر، على المستوى الرسمي، عن إنشاء أطول برج في أفريقيا، أكبر مسجد في المنطقة، أضخم كاتدرائية في الشرق، أفخم ساعة في العاصمة الجديدة، أطول سارية علم، أوسع قصور رئاسية، إلى غير ذلك من متغيرات غريبة غير منتجة، توقفت معها عمليات تعيين الخريجين، أو العاطلين بشكل عام، وهي المهمة التي كانت في السابق تقع على عاتق السلطة التنفيذية في الدرجة الأولى، باعتبار أن تأمين فرص عمل للشباب أولوية ذات صلة وثيقة باستقرار البلاد والعباد، كما تبدلت معها مسارات التعليم، التي كانت في مجملها مجانية في كل المراحل، والآن أصبح التعليم لمن استطاع إليه سبيلا، كما المنظومة الصحية، التي كانت مثار فخر الأجيال المختلفة، أما الآن فقد هرب أكثر من 50% من الأطباء للعمل في الخارج، نتيجة عدم وجود أجور مجزية أو إمكانيات عملية، إلى غير ذلك من كثير.

في كل دول العالم، المتقدم منه والنامي، في أوروبا، كما آسيا، كما أفريقيا، أصبح التطور والتقدم سمة عامة، وتكفي الإشارة هنا إلى رواندا التي أصبحت تتصدر القارة الأفريقية في التنمية، وعاصمتها كيجالي، التي أصبحت مضرب الأمثال في النظافة والجمال، شتان بين معاناة الماضي ورحابة الحاضر في كل دول العالم، وحتى خطط المستقبل المعلنة، إلا في مصر، سوف نجد أن كل المقارنات لصالح الماضي، ولن نخوض هنا في عصور الفراعنة قبل آلاف السنين، وما وصلوا إليه من حضارة وتطور في شتى المجالات.

وقد كان كلام السيسي نفسه أهم توثيق لما تعيشه مصر الآن، ذلك أن الدراما والتأليف والأغنية والفيلم والمسرحية، أصبحت كلها من الماضي، الدولار الأمريكي أصبح يساوي نحو 50 جنيها مصريًا، الديون الخارجية هي الأعلى في التاريخ، بما يزيد على 160 مليار دولار، الديون الداخلية هي الأعلى أيضًا بما يزيد على عشرة تريليونات جنيه، ثم يأتي العجز في الموازنة العامة، التضخم، البطالة، الغلاء، الجريمة، البلطجة، كلاب الشوارع، تراجع القيم، تراجع الوعي، تراجع الاهتمام بالشأن السياسي، زيادة كبيرة في نسبة العنوسة، اتجاه الشباب إلى الإلحاد، اختفاء الطبقة الوسطى، تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، إلى غير ذلك من مظاهر سلبية كثيرة، لم يكن لمعظمها وجود حتى في الماضي القريب.

المتـابع للحالـة المصـرية، سـوف يكتشـف أمرًا مـثيرًا في المزاج الشـعبي المصـري، حيـث الحنيـن إلى الماضـي في كـل الأزمنـة والمراحل السياسـية، الحنين للعصور الفرعونية، الحنين للحقبة الملكية، حتى بين من لم يعاصروها، الحنين للحقب الناصرية والساداتية والمباركية، بكل مساوئ وعثرات هـذه أو تلك، إلا أن الشارع بشـكل عام، لا يجـد في الحاضـر أي إيجابية من أي نوع، بل لم يعد يعول على المسـتقبل، وهو ما جعل الهجرة إلى الخارج حلم كل شاب وفتاة، مع ما تحمله من مغامرات ومخاطر الرحلة نفسها، أو حتى معاناة وأزمات الاغتراب.

ولا يمكن بـالطبع إلقـاء اللـوم على الشـباب، أو على الأسـرة ككـل، مـع الحـديث عن ارتفـاع معـدلات الانتحـار، ارتفـاع معـدلات الطلاق، ارتفـاع معـدلات العنـف الأسـري، نتيجـة غلاء المعيشـة، ارتفـاع نسـبة الرشـاوى والمحسوبيـات، على خلفيـة ضـنك الحيـاة، تزايـد الاهتمـام الرسـمي برفاهيـة طوائف معينـة في المجتمع على حساب أخرى، لما لها من تأثير، عسـكري أو قضائي أو شـرطي أو إعلامي، احتواء السـلطة لعناصـر مسجلة خطرًا على المجتمع، لأسباب مريبة، رغم الاستنكار الشعبي الكبير لمثل تلك الممارسات.

تصـريحات السيسـي، قـوبلت بانتقـادات واسـعة على الـ«سوشـيال ميـديا» بـالطبع، في غيـاب الإعلام الـذي كـان يمكـن أن ينتقـد، وقـد تركزت الانتقـادات في معظمها حول فترة حكمه التي تجاوزت أحـد عشـر عامًا، وعلى الرغم من ذلك، فإن أي من المجالات التي ذكرها لم تشـهد أي تطور، بـل على العكس ازدادت سوءًا، نتيجـة اهتمـامه بأولويات مختلفـة تمامًا، تتمثل في إنشاءات إسـمنتية، على حساب الاهتمام بالإنسان، في الوقت الذي لا يتردد فيه عن بيع أصول وأراضـي وموانئ ومستشـفيات وسواحل الدولة المصرية للأجانب، خصوصًا دولة الإمارات العربية، رغم خطورة مثل تلك الاستثمارات تحديدًا على الأمن القومي المصري، لأسباب معلومة.

كما تتزامن تصريحات السيسي، مع انتخابات برلمانية، تشهدها المحافظات المختلفة هذه الأيام، هي الأسوأ في تاريخ البلاد، على الرغم من توجيهه شخصيًا للقضاء، بإعادة النظر في مرحلتها الأولى، بما يتوافق مع تحقيق العدالة بين المرشـحين، وهو ما أدى إلى إعادة الانتخابات في 19 دائرة شابها التزوير، إلا أن حقيقة الأمر توضح أن ما جرى من السيسـي نفسه، يعد قفزًا على القضـية الأساسية، ممثلة في طريقة الانتخابات، وأسـلوب اختيار المرشـحين ونوعيتهم، خصوصًا بالقوائم المطلقة، التي تمثل نموذجًا صارخًا للتحايل والتدليس، ما جعل مصر تتذيل قوائم التقييم الدولية في الشفافية وحقوق الإنسان والعدالة والممارسة السياسية، إلى غير ذلك من كثير.

وإذا وضـعنا في الاعتبار، أن الحالة السياسـية في مصر، تعيش مرحلة ردة غير طبيعية، فإن أهم مؤشراتها، أن الشعب فقد حقوقًا اكتسبها خلال العقـود السابقـة، سـواء في الماضـي البعيـد، حيـث العصـر الملكي، أو الماضـي القريـب، حيـث حكـم الرئيس مبـارك، أو حـتى الإخـوان المسـلمين، ذلـك أن الانتخابات كانت تجري بالنظام الفردي، من خلال الاختيار الحر المباشـر بين المتنافسـين، والأهم من ذلك أنه لم يعـد متاحًا انتقاد هذا الوضع أو ذاك، وسط حالة من الترصد والرعب، في وجود عشـرات الآلاف بالسجون والمعتقلات، في ظروف لم تكن تخطر على بال المتشائمين، في القرن الـ21.

المؤكـد، أن اسـتمرار سـياسات القمع والكبت من جهـة، وبيع الأصول والاسـتدانة من جهـة أخرى، بمثابـة دلالـة بالغـة على أنه لا توجد إرادة لـدى الإدارة المصـرية الحاليـة، للخروج من هـذا المسـتنقع، الذي ترى فيه سبيلًا وحيدًا لاسـتمراريتها، ما يعني أنها لم تقرأ التاريخ أبدًا، وهو مـا يجعـل البلاد في مهـب الريـح، لا أحـد يسـتطيع التكهن بنتائـج ذلـك الـذي يجري، على الرغم من أن الرأي العـام في معظمه لا يميـل إلى الفوضـى أو العنف، ويرفض الاحتجـاج والتمرد، إلا أن ثـالوث الفقر والجهل والمرض، يمكنه القفز على كل النظريات والتوقعات، بما لا يبقي ولا يـذر، وهو ما يرصده المراقبون، وتعززه مراكز الدراسات، في الوقت الذي تتنمر فيه قوى خارجية بوضوح، ما بين إقليمية شـقيقة، ودولية لهـا مآربهـا، خصوصًـا العـدو التـاريخي الصـهيوني، في وجود طـابور خـامس داخلي متنوع الوجهـات فهل تستيقظ القيادة السياسـية في مصر، لخلق حاضر أكثر جذبًا وإشراقًا، أم إنه قد فات الأوان؟!